

توزيع عام
وثائق إدارية
(ضرائب)

نص رقم إ.ض 2012/18
مذكرة عامة عدد 18 لسنة 2012

الموضوع: الجدول المطبق على موسم الحبوب 2010/ 2011 مداخيل سنة 2011 تصريح 2012.

عملا بأحكام الفصل 24 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، يحدد الربح الصافي بالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري حسب إحدى الطرق الثلاثة المبينة فيما يلي:

I - الطريقة الأولى لضبط الدخل الصافي الخاضع للضريبة :

يتكون الدخل الصافي من الفارق الإيجابي بين المقايض الجميلة المحققة أثناء السنة المدنية والنفقات التي يستلزمها الاستغلال أثناء نفس السنة باعتبار تأثير المخزونات.

لا تستلزم هذه الطريقة لضبط الدخل مسك محاسبة بل تقتضي وجود وثائق إثبات المقايض ونفقات الاستغلال .

II – الطريقة الثانية لضبط الدخل الصافي الخاضع للضريبة: النظام الحقيقي.

تطبق هذه الطريقة لضبط الدخل الصافي على الأشخاص الذين يثبتون مسكهم لمحاسبة قانونية طبقا للتشريع المحاسبي الجاري به العمل.

وفي هذه الحالة، يضبط الدخل الصافي كما هو معمول به في مادة الأرباح الصناعية والتجارية.

III – الطريقة الثالثة لضبط الدخل الصافي الخاضع للضريبة : الربح التقديري.

في غياب وثائق تبرر المقايض والنفقات أو في حالة عدم مسك محاسبة قانونية، يضبط الدخل الصافي على أساس ربح تقديري يأخذ بعين الاعتبار نوعية الأنشطة حسب الجهات بعد استشارة الخبراء في الميدان .

وفي هذا الصدد وتبعاً لموسم زراعة الحبوب 2011/2010 عقدت اللجنة المشتركة المتكونة من ممثلين عن الإدارة العامة للأداءات والإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي وممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية وعن الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري عدة جلسات قامت خلالها بتحيين الجدول المحدد لمداخيل سنة 2011 المتأتية من زراعة الحبوب بعنوان الموسم 2010-2011 موضوع تصريح 2012 حسب المناطق المضمنة بالجدول المصاحب.

وقد تم ضبط الدخل الصافي للهكتار الواحد من طرف اللجنة السالفة الذكر حسب المناطق ونوعية الحبوب كما يلي :

(بالدينار)			
المناطق	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير
المنطقة عدد 1	613,925	330,583	17,440
المنطقة عدد 2	320,973	117,003	17,440
المنطقة عدد 3	66,158	-	17,440

هذا وتجدر الإشارة إلى أن المداخيل المضبوطة حسب هذه الطريقة التقديرية تشكل حداً أدنى لاحتساب قاعدة الضريبة على الدخل المستوجبة بعنوان سنة 2011 تصريح 2012 وإذا تبين للإدارة وجود عناصر تمكنها من مراجعة المداخيل المصرح بها فإن المداخيل المعدلة هي التي تؤخذ بعين الاعتبار.

المدير العام للأداءات

الإمضاء : رياض القروي